



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير: د. باسم القاسم
مدير التحرير: وائل وهبة

العدد : 6043

التاريخ : الخميس 2023/1/26

الفبر الرئيسي



خطة حكومة نتياهو لتسريع وتيرة
الاستيطان وتكريس الضم الفعلي للضفة

... ص 4

أبرز العناوين



السلطة الفلسطينية تحذر من ارتدادات الهزة الاستيطانية القادمة على مستقبل المنطقة برمتها
الاحتلال يدعي كشف آلية حماس لتجنيد شبان في الضفة
بعد يوم من لقاء نتياهو والملك عبد الله... بن غفير يتعهد بمواصلة اقتحام الأقصى
الاحتلال يستولي على نصف مليون شيكل ومركبة من المحررين كريم وماهر يونس
نادي الأسير: الاحتلال أصدر 12 ألف أمر اعتقال إداري على مدار 9 أعوام الماضية

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

<u>السلطة:</u>	
7	2. السلطة الفلسطينية تحذر من ارتدادات الهزة الاستيطانية القادمة على مستقبل المنطقة برمتها
8	3. "التشريعي" بغزة يطلق مشروع الزمالة البرلمانية ويعلن استعداده لإتمام مسيرة المصالحة
8	4. الكيلة: الحصار المالي يهدد عمل القطاع الصحي الفلسطيني
<u>المقاومة:</u>	
8	5. شهيدان برصاص الاحتلال في القدس والضفة
9	6. الاحتلال يدعي كشف آلية حماس لتجنيد شبان في الضفة
10	7. "الأخبار": تقديرات متفائلة لدى المقاومة... صفقة تبادل مع نتياهو ممكنة
10	8. فتح تدعو لتصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال رداً على سياسة الهدم والتجهير
11	9. الشعبية: شعبنا سيرد على سياسة هدم البيوت بمزيد من المقاومة
11	10. إصابة جنديين إسرائيليين في 25 عملاً مقاوماً بالضفة والقدس خلال 24 ساعة
<u>الكيان الإسرائيلي:</u>	
12	11. بعد يوم من لقاء نتياهو والملك عبد الله... بن غفير يتعهد بمواصلة اقتحام الأقصى
12	12. طلب للمكسيست لشرعة التبرعات لتمويل محاكمة نتياهو
12	13. خبراء اقتصاديون: إضعاف الجهاز القضائي سيلحق ضرراً غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي
13	14. نتياهو يناقض خبراء اقتصاديين: "إصلاح القضاء" سيقوّي الاقتصاد الإسرائيلي
14	15. مشروع قانون لليكود يسعى إلى شطب ترشيح داعمي "مقاطعة إسرائيل"
15	16. منع تقديم قانون المستشارين القضائيين بواسطة لجنة الدستور
15	17. تحذير نتياهو بشأن صلاحيات سموتريتش بالضفة: قد يُنظر إليها دولياً كضم فعلي
<u>الأرض، الشعب:</u>	
16	18. الاحتلال يستولي على نصف مليون شيكل ومركبة من المحررين كريم وماهر يونس
16	19. نادي الأسير: الاحتلال أصدر 12 ألف أمر اعتقال إداري على مدار 9 أعوام الماضية
17	20. اكتشاف خندق عسكري عملاق من الفترة العباسية في محيط أسوار القدس
17	21. إصابات خلال التصدي لعمليات اقتحام وحملة هدم وإخاطر واسعة في مناطق عدة
17	22. هيئة مقاومة الجدار: 42 ألف منزل مهدد بالهدم

	<u>الأردن:</u>
18	23. الأردن طلب من "إسرائيل" بناء مئذنة خامسة بالأقصى
18	24. أكبر الأحزاب الأردنية يستنكر زيارة نتنياهو للمملكة
	<u>عربي، إسلامي:</u>
19	25. ملتقى دولي بتونس لدعم المعتقلين الفلسطينيين
19	26. الجامعة التونسية للمطاعم تتبنى مقترحا لدعم الموروث التراثي للمأكولات الفلسطينية
19	27. شيف تركي شهير يفتتح مطعمًا في تل أبيب
	<u>دولي:</u>
20	28. "الأورومتوسطي": الأوضاع الإنسانية بغزة بالغة السوء
21	29. واشنطن تطالب "إسرائيل" بتيسير دخول ممثلي الجمعيات الإنسانية إلى الضفة الغربية
22	30. أعضاء من وفد الشيوخ الأمريكي: "قادة عرب" يرغبون في "التعاون الأمني" مع "إسرائيل"
	<u>حوارات ومقالات</u>
23	31. ما بعد الرئيس عباس تعييناً لا انتخاب... علاء الريماوي
26	32. الإسرائيليون: في ما بينهم الخطر الوجودي... سنية الحسيني
28	33. الوضع القانوني لتشريعات الكنيسة حول الاستيطان بالأراضي الفلسطينية... إسلام البياري
31	<u>كاريكاتير:</u>

١. خطة حكومة نتياهو لتسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي للضفة

تواصل الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتياهو، تحركاتها لفرض الأجندة اليمينية الدينية القومية على السياسات الإسرائيلية، عبر سلسلة من المخططات و"الإصلاحات" التي من شأنها إحداث تغيير جذري في طبيعة النظام الإسرائيلي عبر سياسات داخلية تتعلق بالعلاقة بين السلطات، وكذلك عبر تكريس واقع جديد في الضفة الغربية من شأنه الإنهاء على فرص تنفيذ حل الدولتين عبر تعزيز الاستيطان وتسريع وتيرته والضم الفعلي لمناطق في الضفة.

وكشف تقرير أوردته صحيفة "يسرائيل هيوم" عن سلسلة طويلة من الخطوات "غير المسبوقة" لتسوية وتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة المحتلة، تجري مناقشتها في إطار المساعي لتنظيم العلاقة بين وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية، يوآف غالانت، والوزير في وزارته، بتسلئيل سموتريتش، الذي حصل على صلاحيات غير محدودة في الضفة.

وفي لقاء مع رؤساء المجالس الاستيطانية، كشف غالانت عن بعض الإجراءات التي تخطط لها حكومة نتياهو ولم ترد في الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" - تسوية البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار"، وتعديل القانون الذي سنّه الكنيست في 2005 لتنظيم خطة الانفصال عن غزة التي فككت إسرائيل بموجبها أربع مستوطنات شمال الضفة، بما يسمح بعودة المستوطنين إلى بؤرة "حوميش" الاستيطانية، وتعزيز البنية التحتية وتأمين البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة، وغيرها من الإجراءات.

وتشمل الإجراءات الجديدة التي كشف عنها غالانت وأوردتها الصحيفة في تقرير صدر عنها اليوم، الأربعاء، دعوة "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" لعقد جلسة فورية، يصادق خلالها على العشرات من المخططات الاستيطانية التي "تعطلت" في العام ونصف العام الماضيين، والمصادقة على بناء نحو 18 ألف وحدة استيطانية جديدة خلال الأشهر المقبلة. كما تخطط الحكومة الجديدة لتعديل جدول جلسات المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة، لينعقد مرة كل شهر، عوضاً عن انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر خلال حكومات نتياهو السابق، في حين أشارت "يسرائيل هيوم" إلى أن المجلس لم ينعقد سوى مرتين خلال ولاية حكومة بينيت - لبيد السابقة.

- مراحل "الثورة الاستيطانية" لحكومة نتياهو:
- المصادقة على 18 ألف وحدة استيطانية جديدة

- انعقاد المجلس مرة كل شهر وليس مرة كل ثلاثة أشهر
 - لجنة فرعية للمصادقة على بناء استيطاني لا يشمل وحدات سكنية
 - 3 تواقيع وليس 5 للمصادقة على المخططات الاستيطانية
 - تجاوز وزارة الأمن والمؤسسة العسكرية و"تمدين" الإدارة المدنية في الضفة
 - "ضم مصغر" عبر إدراج الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية
- وسيتّم إنشاء لجنة فرعية منبثقة عن المجلس، لتسريع وتيرة المصادقة على مخططات بناء في الضفة لا تشمل وحدات سكنية للمستوطنين، مثل رياض الأطفال ومنشآت صناعية، على أن تجتمع هذه اللجنة الفرعية بشكل متكرر - كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع - للموافقة على المخططات التي تعدها الحكومة في هذا الإطار.

زيادة عدد المستوطنين وتسريع وتيرة البناء الاستيطاني

وتشمل المخططات الإسرائيلية كذلك اختصار عملية المصادقة على المخططات الاستيطانية الجديدة، لتقليص الفترة الزمنية بين عملية التخطيط والبدء الفعلي بعمليات البناء، وذلك عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة للمصادقة على المخططات الجديدة من خمسة إلى ثلاثة توقيعات، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة البناء الاستيطاني، وتقليص الفترة الزمنية بين التخطيط والبناء بعدة أشهر.

ووفقاً للتقرير، فإن الهدف الواضح الذي وضعه وزراء الحكومة الإسرائيلية الحالية هو زيادة عدد المستوطنين في الضفة بمئات الآلاف في السنوات القادمة؛ وفي سبيل ذلك، تسعى الحكومة - كما اتضح من خلال الاتفاقيات الائتلافية - إلى تقليص سلطة الجيش على "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة، في عملية وصفتها الصحيفة بـ"تمدين" الجهاز عبر وصله مباشرة بالوزارات الحكومية المختصة، لتعمل على تقديم خدمات للمجالس الاستيطانية والمستوطنين دون الحاجة إلى وساطة وزارة الأمن أو قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال المسؤول عن "وحدة التنسيق" و"الإدارة المدنية".

تجاوز السلطات الأمنية

ووفقاً للاتفاقيات الائتلافية، ستنتقل المسؤولية عن "وحدة تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق" المحتلة، و"الإدارة المدنية" لسلطة سموتريتش، الذي سيكون مسؤولاً كذلك عن تعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق "أنشطة الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق" المحتلة، علماً بأنه منذ تأسيسها عام

1981، فإن تعيين رئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط برتبة عميد، لا يخضع لأي تدخل سياسي ويقتصر التعيين على قرار من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يصادق عليه وزير الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين المنسق، وهو ضابط برتبة لواء.

والإدارة المدنية هي المسؤولة عن المصادقة على مخططات البناء الفلسطينية وبناء المستوطنات في المنطقة (ج)، وقسم التفتيش في الإدارة مسؤول عن الكشف عن البناء "غير القانوني" وهو القسم الذي يقوم، من بين أمور أخرى، بتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، بموجب القانون الإسرائيلي (لم تقم على ما يسمى بـ"أراضي دولة"). كما أن الإدارة مسؤولة أيضًا عن إصدار تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين وكذلك الاتصال بالسلطة الفلسطينية بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق الأمني والمدني، وبناء البنية التحتية مثل شق الطرق أو مد شبكة المياه.

تكريس للضم الفعلي

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، أمس [الأول] الثلاثاء، جلسة ثلاثية بمشاركة غالانت وسموتريتش، لتنظيم عملية نقل المسؤولية عن الإدارة المدنية ووحدة التنسيق إلى سموتريتش، الأمر الذي تعارضه أجهزة الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك رئيس الأركان السابق، أفيف كوخافي، الذي صرح بذلك قبل انتهاء فترة ولايته قبل نحو أسبوعين.

ووصف التقرير هذه العملية بـ"تطبيع" حياة المستوطنين في الضفة ومساواتها بسكان المدن الإسرائيلية، ما يعني بكلمات أخرى الضم الفعلي لهذه المناطق الفلسطينية في الضفة لسيادة الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس واقع الأبارتهايد. بحيث يحظى المستوطنون اليهود بنظام حكم يشتمل على امتيازات، بينما تمارس حكومة الاحتلال القمع بجميع أشكاله بحق السكان الفلسطينيين.

كما تناقش الحكومة الإسرائيلية، "بجدية"، على حد تعبير "يسرائيل هيوم"، "تغيير المعطيات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمستوطنين في جميع الوزارات الحكومية، بحيث ترفع عددهم من نصف مليون مقيم في يهودا والسامرة، إلى 2.5 مليون، بما يشمل السكان العرب"، أي إدراج السكان الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية، في تجل صارخ لعملية الضم الفعلي.

وكشف التقرير أنه تمت مناقشة هذا المقترح خلال اجتماع غالانت مع رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة. وبحسب التقرير فإن الهدف من هذا الإجراء، هو تعزيز مصادقة الجهات الحكومية المعنية على مخططات لتعزيز البنية التحتية للمستوطنات في الضفة، بما في ذلك مخططات شق الطرق وبناء الجسور والأنفاق والبنى التحتية.

وظهور أرقام مرتفعة في البيانات الحكومية بشأن الأشخاص "المستفيدين" من هذه البنى التحتية، قد يسرّع من عملية المصادقة على المخططات، وادعى التقرير أنه "عندما تسعى للتخطيط لبناء طريق أو استخدام آخر للبنية التحتية في هذه المناطق، فإن العدد الحقيقي للأشخاص الذين يسافرون على الطريق أو يستخدمون تلك البنية التحتية ليس فقط عدد السكان اليهود، ولكن أيضًا العرب".

خطوات فورية... إنهاء ما كان قد بدأ

وتشمل الإجراءات الإضافية التي تناقشها الحكومة للوصول إلى قرار نهائي بشأن مخططاتها الاستيطانية، تشمل استكمال المشاريع الاستيطانية التي توقفت في عهد الحكومة السابقة، وخاصة تعبيد الطرق وتطوير الطرق القائمة؛ وتعزيز الإجراءات الأمنية على الطرقات وفي محيط المستوطنات، مثل زرع المزيد من الكاميرات وإقامة المزيد من الأسوار وغيرها من الإجراءات الأمنية، وزيادة الرقابة على قوانين المرور، وزيادة عدد أفراد أمن الاحتلال في الضفة.

ولفتت الصحيفة إلى أن انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط والبناء، ستأجل إلى ما بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل نهاية الشهر الجاري، مشيرة إلى أن الهدف الإسرائيلي المحدد حاليًا هو الوصول إلى مليون مستوطن إسرائيلي، معتبرة إلى أنه "من الممكن مضاعفة" عدد المستوطنين في الضفة الغربية "في غضون عقد".

عرب 48، 2023/1/25

٢. السلطة الفلسطينية تحذر من ارتدادات الهزة الاستيطانية القادمة على مستقبل المنطقة برمتها

رام الله: حذرت وزارة الخارجية المجتمع الدولي والدول كافة من مخاطر تنفيذ مخططات الاحتلال الاستيطانية الضخمة على فرصة احياء عملية السلام باعتبارها "وصفة" الحكومة الإسرائيلية لتفجير ساحة الصراع وإدخالها بدوامة من العنف لا تنتهي ويصعب السيطرة عليها. وأكدت الوزارة، في بيان، الأربعاء، أنها تواصل حراكها السياسي الدبلوماسي والقانوني الدولي لتعميق وتوسيع الجبهة الدولية الراضة للاستيطان ونتائجه، والمطالبة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وحماية حل الدولتين. وأدانت ما كشف عنه الإعلام العبري بشأن ما أسماه بـ"ثورة استيطانية" لتعميق وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال التحضيرات الجارية لتنفيذ عديد المشاريع الاستيطانية، على حساب الدولة الفلسطينية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/25

٣. "التشريعي" بغزة يطلق مشروع الزمالة البرلمانية ويعلم استعداداه لإتمام مسيرة المصالحة

أعلن رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر إطلاق مشروع الزمالة البرلمانية، موضحاً أنه الأول من نوعه في فلسطين، ويهدف لإيجاد قيادات شبابية فاعلة وواعية تُشكّل نواة رافعة للعمل البرلماني في المستقبل. ويبن بحر في كلمة له خلال لقاء نخبوي نظمه المجلس التشريعي، أنّ ذلك يأتي في إطار إيمان المجلس بأهمية الانخراط السياسي للشباب الفلسطيني عبر برامج عملية وإطلاعهم بشكل أعمق على دور المجلس التشريعي وآليات عمله التشريعية والرقابية. وفي سياق آخر، أعلن بحر أنّ المجلس التشريعي على استعداد تام وجاهزية كاملة أن يكون المكان الجامع للقاء وطني يضم كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، لإتمام مسيرة المصالحة، والشروع بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بجولات المصالحة، وآخرها ما تم التوافق عليه في لقاءات الجزائر.

فلسطين أون لاين، 2023/1/25

٤. الكيلة: الحصار المالي يهدد عمل القطاع الصحي الفلسطيني

رام الله: قالت وزيرة الصحة مي الكيلة، إن القطاع الصحي الفلسطيني يشهد ظروفًا صعبة تؤثر بشكل كبير على تقديم العلاج اللازم للمرضى وتطويره، بفعل الحصار المالي الذي يفرضه الاحتلال على فلسطين وانخفاض المساعدات الدولية. وأضافت الكيلة "إن الأزمة المالية تخرمنا من المضي في تطوير نظامنا الصحي الوطني بالشكل والوقت المناسبين، ونعمل بالإمكانات المتوفرة على تشغيل مراكز علاج وأقسام داخل المستشفيات، وتوفير المستطاع من الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوفير اللازم من الكوادر الطبية". وتابعت أن الاحتلال يمعن في الاعتداء على مراكز العلاج وسيارات الإسعاف والطواقم الطبية، وقد وثقت التقارير العديد من هذه الانتهاكات.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/25

٥. شهدان برصاص الاحتلال في القدس والضفة

محمود مجادلة: استشهد شابان برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأربعاء، في جريمتي إعدام ميداني نفذت الأولى شرق قلقيلية، بحق شاب من مخيم جنين زعم الاحتلال أنه حاول تنفيذ عملية طعن، في حين نفذت الثانية في مخيم شعفاط للاجئين، بحق فتى زعم الاحتلال أنه كان يحمل سلاحاً وهمياً وجهه تجاه قواته.

وأعدمت قوات الاحتلال، الشاب عارف عبد الناصر عارف لحوح (20 عاماً)، بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن قرب مستوطنة "كدوميم"، شرق قلقيلية، شمالي الضفة الغربية المحتلة، بحسب ما أعلنت

وزارة الصحة الفلسطينية. وزعم جيش الاحتلال، في بيان، أن لحلوح حاول تنفيذ عملية طعن، وادعى، في بيان، أن الشاب "حاول طعن جندي إسرائيلي في نقطة عسكرية"، وأضاف أنه "تم تحييد المخرب (على حد تعبيره) على الفور بواسطة القوة الموجودة في المكان".

وفي مخيم شعفاط شمال شرق القدس، استشهد الفتى محمد علي (16 عاما)، متأثرا بإصابته برصاص الاحتلال الحي في منطقة الصدر. وكانت حالته قد وصفت بالحرجة، بحسب ما أفادت وزارة الصحة الفلسطينية. وأظهرت مقاطع مصورة من المواجهات في شعفاط، أن جنود الاحتلال اعتدوا على الفتى بعد إصابته، حيث قاموا بتمزيق ملابسه وتفتيشه، قبل أن ينقله مواطنون إلى مركز عناتا الطبي. وباستشهاد الشاب لحلوح والشاب علي، ارتفعت حصيلة الشهداء منذ بداية العام الجاري إلى 20 شهيدا.

عرب 48، 2023/1/25

٦. الاحتلال يدعي كشف آلية حماس لتجنيد شبان في الضفة

محمود مجادلة: أعلن جهاز أمن الاحتلال العام (الشاباك)، يوم الأربعاء، اعتقال العشرات من مواطني الضفة الغربية، بزعم تقديم المساعدة لناشطين من حركة حماس بهدف تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، كما أعلن عن إلغاء تصاريح عمل 230 فلسطينيا من قطاع غزة، ينسب لهم صلات قرابة تربطهم مع ناشطين في الضفة. وزعم الشاباك، في بيان صدر عنه، أن "الجهود الاستخباراتية للجهاز بالتعاون مع الجيش والشرطة، أدت إلى "الكشف" آلية قيام ناشطين من حركة حماس من غزة، بـ"استغلال شبان فلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وفي كثير من الأحيان من دون علمهم، للمساعدة في تنفيذ عمليات". وادعى الشاباك أن هذه الأنشطة يقودها "مكتب الضفة الغربية" الذي قال إنه تابع لقيادة حركة حماس في غزة، ويقودها أسرى محررون في إطار صفقة "وفاء الأحرار" (صفقة شاليط) وتم إبعادهم إلى قطاع غزة، وهم في الأصل من سكان الضفة المحتلة. وزعم أن ذلك يتم عبر إخفاء ناشطي حماس لهوياتهم الحقيقية والاعداء بأنهم ممثلون لشركات أعمال وكيانات مختلفة ويعملون على "تجنيد شبان من الضفة مقابل عمل مدفوع الأجر، ودفعهم للقيام بمهام مختلفة مثل تحويل أموال لشراء أسلحة مخصصة لتنفيذ عمليات أو نقل طرود مغلقة تحتوي على أسلحة أو ذخائر".

وادعى الشاباك في بيانه أن الشبان يقومون بذلك "دون أن يكونوا على علم بأنهم ينقلون أسلحة أو متورطون في نشاط إرهابي". وأضاف أن الهدف من ذلك هو أن تصل هذه الأموال والأسلحة إلى ناشطي حركة "حماس" بالضفة، الذين جندهم محررو صفقة شاليط المبعدون عن الضفة، لتنفيذ

عمليات. وزعم جهاز الشاباك أن الأسير المحرر فرح حامد (46 عاماً) وهو من بلدة سلواد، ومبعد إلى قطاع غزة، هو من يقود هذه الشبكة.

عرب 48، 2023/1/25

٧. "الأخبار": تقديرات متفائلة لدى المقاومة... صفقة تبادل مع نتنيا هو ممكنة

غزة-رجب المدهون: على نحو غير معهود منذ عملية الأسر الشهيرة عام 2014، كثّفت حركة «حماس» من حجم المعلومات التي تُدلي بها حول الجنود الإسرائيليين الأربعة الأسرى لديها، في ما قد يُفهم منه على أن الحركة تحاول تسهيل الطريق أمام حكومة بنيامين نتنياهو، التي ربّما تَعَدّها «حماس» الأكثر استقراراً على رغم كثرة الخلافات التي تضربها، للبدء بمفاوضات تبادل جادّة. وبحسب ما علمته «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، فإن الحركة ترى أن فرص إبرام صفقة جديدة حالياً، أعلى بكثير ممّا كانت عليه في السابق؛ وهو ما حملها على طرح العديد من الأوراق التي يمكن أن تدفع نحو إبرام الصفقة، بما في ذلك التسجيل المصوّر الأخير للجندي أبراهام منغستو، ومن قبله الجندي هشام السيد.. وبحسب ما علمته «الأخبار»، فإنه حتى عام 2019، لم تكن هناك أيّ مباحثات جادّة بخصوص ملفّ الجنود الأسرى، إلّا أن طلباً إسرائيلياً وصل آنذاك عبر الوسيط المصري إلى «حماس»، للوقوف على حقيقة ما تريده الحركة من الصفقة، مثل أول تحرّك حقيقي في هذا الملفّ، الذي طُوي الحديث عنه خلال عهد الحكومة الـ36 بقيادة بينت، قبل أن يعود إلى الطاولة من جديد عندما تولّى يائير لابيد الرئاسة في عام 2022 خلفاً لبينت. ووفقاً للمصادر «الحمساوية»، فإن ما يدفع الحركة اليوم إلى إعادة تحريك الملفّ - فضلاً عن وجود حكومة مستقرّة يمكنها تنفيذ الصفقة -، يتمثّل في توجّهات الائتلاف اليميني الجديد البالغة العدوانية ضدّ الأسرى الفلسطينيين، وهو الأمر الذي ضاعف مطالباتهم لقيادة المقاومة بضرورة التحرك لتسريع التبادل.

الأخبار، بيروت، 2023/1/25

٨. فتح تدعو لتصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال ردا على سياسة هدم المنازل والتهجير القسري

رام الله: دعت حركة "فتح"، جماهير شعبنا الفلسطيني، لتصعيد المقاومة الشعبية بكافة أشكالها ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الإرهابية، ردا على عمليات الهدم المتواصلة للمنازل التي يتعرض لها أبناء شعبنا وآخرها عملية هدم منزل الشهيد عدي التميمي في مخيم شعفاط شمال شرق مدينة القدس، وقرية الديوك التحتا غرب أريحا. وقالت "فتح"، في بيان الأربعاء، إن سياسات الهدم،

والعقاب الجماعي لذوي الشهداء، تعبّران عن صميم الفاشية التي تمثلها منظومة الاحتلال، مؤكدة أن هدم المنازل في الأراضي الفلسطينية يندرج ضمن مخططات التهجير "الترانسفير"، التي تسعى إلى تطبيقها، لتهجير أبناء شعبنا، وإلغاء الوجود الأزلي والتاريخي لهم. وطالبت الحركة، المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية إلى التدخل الفوري للحيلولة دون تطبيق منظومة الاحتلال لمآربها الاستعمارية- الإحلالية، يضاف إليها، التهديدات المتواصلة بالتهجير القسري للخان الأحمر وأهله.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/25

٩. الشعبية: شعبنا سيردّ على سياسة هدم البيوت بمزيد من المقاومة

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأربعاء، أنّ إقدام جيش الاحتلال الإسرائيلي على هدم منزل عائلة الشهيد عدي التميمي في مخيم شعفاط بمدينة القدس المحتلة، جريمة صهيونية متواصلة سيقابلها شعبنا بمزيد من المقاومة في عموم الوطن وينتصر عليها. ولفقت الشعبية، في بيان وصل "فلسطين أون لاين" نسخة عنه، إلى أنّ سياسة هدم المنازل ومنها منزل الشهيد عدي تهدف إلى فرض عقوباتٍ جماعية تطل عائلة الشهيد والأسير والجريح، ولن تكسر إرادة شعبنا، والاحتلال لن يحصد منها سوى الخيبة والفشل الذريع، داعيةً جماهير شعبنا إلى التكاتف وتنظيم حملاتٍ وطنية رفضاً ومقاومةً لسياسة هدم البيوت، والشروع في إعادة بناء البيوت المهدامة.

فلسطين أون لاين، 2023/1/25

١٠. إصابة جنديّين إسرائيليّين في 25 عملاً مقاوماً بالضفة والقدس خلال 24 ساعة

تواصلت أعمال المقاومة بالضفة الغربية والقدس المحتلتين ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه خلال الـ 24 ساعة الأخيرة. ورصد مركز المعلومات الفلسطيني "معطى" 25 عملاً مقاوماً بالضفة والقدس، أبرزها 5 عمليات إطلاق نار وإلقاء عبوات ناسفة وزجاجات حارقة ومحاولة طعن، والتصدي لاعتداءات المستوطنين، أصيب خلالها اثنان من جنود الاحتلال.

فلسطين أون لاين، 2023/1/25

١١. بعد يوم من لقاء نتنياهو والملك عبد الله... بن غفير يتعهد بمواصلة اقتحام الأقصى

القدس: تعهد وزير الأمن القومي الإسرائيلي، المتطرف إيتمار بن غفير، الأربعاء، بمواصلة اقتحام المسجد الأقصى بعد يوم واحد من لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتتياهو مع عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني في العاصمة عمان.

وقال بن غفير، زعيم حزب "القوة اليهودية" اليميني المتطرف، لهيئة البث الإسرائيلية الحكومية: "مع كل الاحترام للأردن، إسرائيل دولة مستقلة. صعدت إلى الحرم (المسجد الأقصى) وسأواصل الصعود إلى الحرم".

القدس العربي، لندن، 2023/1/25

١٢. طلب للكنيست لشرعة التبرعات لتمويل محاكمة نتتياهو

تناقش لجنة السلوكيات البرلمانية، يوم الأربعاء، طلباً لأعضاء كنيست من حزب الليكود من أجل شرعة أموال التبرعات المخصصة لتمويل محاكمة زعيم الحزب ورئيس الحكومة، بنيامين نتتياهو، الذي يحاكم بتهم فساد وخيانة الأمانة والرشوة.

ويرأس لجنة السلوكيات البرلمانية عضو الكنيست يانون أزولاي عن حزب "شاس"، وفي عضويتها كل من، عميت هليفي "الليكود"، وبنينا تامانو شطا "المعسكر الوطني"، ومائير كوهين "يش عتيد". ويأتي ذلك، علماً أن حزب الليكود عارض في دورة الكنيست السابقة خلال ولاية حكومة بينيت-لبيد، تشكيل مثل هذه اللجنة البرلمانية، وذلك كجزء من احتجاج الليكود على طريق توزيع اللجان بين الأحزاب في حينه.

ووفقاً لصحيفة "يسرائيل هيوم"، ستتمتع لجنة السلوكيات البرلمانية الجديدة لتفويض رئيس الحكومة نتتياهو بتلقي أموال التبرعات البالغة أكثر من مليون شيكل.

عرب 48، 2023/1/25

١٣. خبراء اقتصاديون: إضعاف الجهاز القضائي سيلحق ضرراً غير مسبوق بالاقتصاد الإسرائيلي

وقع مئات الاقتصاديين الإسرائيليين، على عريضة، يوم الأربعاء، حذروا فيها من أن خطة حكومة بنيامين نتتياهو لإضعاف الجهاز القضائي، ستلق ضرراً "غير مسبوق" بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك

غداة تعبير محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، عن مخاوفه من أن تؤدي الخطة القضائية إلى الإضرار بشدة بالتصنيف الائتماني لإسرائيل. وتضمنت العريضة تحذيراً من الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد الإسرائيلي بسبب الإجراءات التي يقودها وزير القضاء، ياريف ليفين، وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إقرارها خلال الأسابيع المقبلة، بما في ذلك تخفيض تصنيف إسرائيل الائتماني، على غرار الإجراءات المتخذة في دول مثل بولندا وهنغاريا.

عرب 48، 2023/1/25

١٤. نتنياهو يناقض خبراء اقتصاديين: "إصلاح القضاء" سيقوّي الاقتصاد الإسرائيلي

زعم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء، أن خطة "إصلاح القضاء"، الرامية إلى إضعاف جهاز القضاء، وتقويض المحكمة العليا، ستقود إلى "تقوية الاقتصاد الإسرائيلي"، مناقضاً بذلك تحذير بنك إسرائيل، من تبعات الخطة، على التصنيف الائتماني لإسرائيل، بالإضافة إلى عريضة كان مئات الاقتصاديين الإسرائيليين، قد وقعوا عليها في وقت سابق اليوم، محذرين من إلحاق ضرر "غير مسبوق" بالاقتصاد.

وجاءت تصريحات نتنياهو، خلال مؤتمر صحافي مشترك، عُقد مساء اليوم [أمس]، بمشاركة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، والاقتصاد نير بركات، ووزير الخارجي، إيلي كوهين.

وقال نتنياهو إن "تحركاتنا لتعزيز الديمقراطية في إسرائيل لن تضرّ بالاقتصاد، بل سنقويه". وذكر نتنياهو أن هناك "إفراطاً في سلطة القضاء في إسرائيل"، عاداً أن ذلك "مثل الرمل في دواليب الاقتصاد"، في إشارة إلى عرقلة الجهاز القضائي، للاقتصاد الإسرائيلي وتطوره، وفق ما يزعم رئيس الحكومة.

وقال إن "الإصلاح (القضائي)، يهدف إلى إعادة إسرائيل إلى أسرة الديمقراطيات الرائدة" في العالم، مضيفاً: "نحن ملتزمون باستقلال المحكمة العليا، على حدّ قوله".

وأضاف نتنياهو: "لقد أخرت الإجراءات القانونية غير الضرورية لسنوات، مشاريع بنية تحتية ضخمة أخرى، على سبيل المثال الطريق السريع 6، والتي تعطلت وتأخرت لسنوات بسبب الإجراءات القانونية".

وأكد سموتريتش خلال كلمته، اتفاه مع نتياهو في ما يتعلق بالإفراط في سلطة القضاء في إسرائيل. وأضاف أن "الاقتصاد الإسرائيلي قوي. وحقيقة أن بيننا أناس يحاولون خلق توجه من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الاقتصاد والثقة، هو عدم مسؤولية تجاه الدولة".

من جانبه، قال بركات: "إذا كان هناك شخص في عالم الأعمال، مهتم بالانخراط في السياسة، أقترح عليه ترك العمل والانضمام إلى السياسة... ترشح للكنيست ولا تستخدم الاقتصاد كاستخدام سياسي ساخر". وذكر أنه "حتى البلدان التي ليس لدينا علاقات معها، تخطط لرفع مستوى العلاقات قريباً، بفضل الاقتصاد"، وفق زعمه. وأضاف بركات: "نحن نعمل على توسيع 'اتفاقيات أبراهام' وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى استثمارات إضافية".

عرب 48، 2023/1/25

١٥. مشروع قانون لليكود يسعى إلى شطب ترشيح داعمي "مقاطعة إسرائيل"

قدّم حزب الليكود، الذي يترأسه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتياهو، مشروع قانون لشطب ترشيح شخص أو قائمة للكنيست، إذا ما كان يدعم "مقاطعة إسرائيل".

جاء ذلك بحسب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلية العامة ("كان 11") في تقرير، مساء الأربعاء، موضحة أن مشروع القانون، قدّمه عضو الكنيست عن الليكود، إياهو رافيفو.

وجاء في شرح مقترح مشروع القانون، أنه خلال "السنوات الأخيرة، تزايد التهديد بمقاطعة إسرائيل، فالفنانين يلغون مشاركتهم في الأحداث في إسرائيل، وكذلك الشركات المصرفية والاستثمارية".

وشدد مشروع القانون على أن أي "شخص يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، يضرّ بشكل مباشر بالدولة".

وأشارت ("كان 11") إلى أن "ما يشكّل دعوةً لمقاطعة إسرائيل، غير محدد في التشريع المقترح".

وذكرت أن المشروع القانون "يستهدف من بين أمور أخرى... السياسيين حالياً في الكنيست، والذين يدعون إلى الامتناع عن شراء منتجات من المستوطنات على سبيل المثال، أو أعربوا عن دعمهم مقاطعةً فنانين لإسرائيل".

وتأتي مساعي الليكود، استمراراً للمحاولة المستمرة لشطب ترشيح الأحزاب لعربية، إذ قدّم رئيس الائتلاف الحكومي ورئيس لجنة الكنيست، أوفير كاتس، وهو من حزب الليكود كذلك، الثلاثاء، مشروع قانون من شأنه "إلزام" المحكمة الإسرائيلية العليا بشطب ترشيح مرشح، أو حزب، حتى لو

أدلى، أو صدرت عنه بعض التصريحات الداعمة لما وصفه بـ"الإرهاب"، في خطوة يعدّ أعضاء الكنيست العرب، والأحزاب العربية، المستهدفين المباشرين من ورائها.

عرب 48، 2023/1/25

١٦. منع تقديم قانون المستشارين القضائيين بواسطة لجنة الدستور

قررت المستشارية القضائية للكنيست، ساغيت أفيك، أنه لا يمكن تقديم مشروع "قانون المستشارين القضائيين" الذي يهدف للحد من صلاحياتهم وتحويل مناصبهم إلى وظائف ثقة للوزراء، بواسطة لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية التي يرأسها سيمحا روتمان ("الصهيونية الدينية")، في حين أقرت الدفع بـ"قانون أساس: القضاء"، بواسطة اللجنة.

وينص "قانون أساس: القضاء" على توسيع لجنة اختيار القضاة، المسؤولة عن تعيين القضاة في كل محكمة في إسرائيل، كما أنه ينظم عملية تفويض المحكمة العليا، ويحدد الشروط التي بموجبها يمكن للمحكمة العليا ممارسة المراجعة القضائية لتشريعات الكنيست بما في ذلك إلغاء أو تعديل قوانين، كما ينظم إعادة تشريع الكنيست لقوانين ألغتها العليا، وينص على إلغاء حجة "عدم المعقولية".

وينص التعديل على قانون أساس: الحكومة الذي يتعلق بالمستشارين القضائيين، أن "استشارة قانونية تُمنح لرئيس الحكومة، أو للحكومة أو لأحد وزرائها لا تلزمهم وليس من شأنها أن تغير الوضع القانوني بالنسبة لهم". وبحسب التعديل، فإنه بإمكان الوزراء رفض الاستشارة القانونية التي يقدمها المستشارون القضائيون في وزاراتهم والعمل بشكل مخلف لها.

عرب 48، 2023/1/25

١٧. تحذير نتنياهو بشأن صلاحيات سموتريتش بالضقة: قد يُنظر إليها دولياً كضمّ فعلي

حدّر قانونيون رفيعو المستوى في أجهزة الأمن الإسرائيلية، رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الثلاثاء، من أنّ نقل صلاحيات الإدارة المدنية وتنسيق العمليات الحكومية في المناطق المحتلة، إلى بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل منصب وزير المالية، إلى جانب كونه وزيراً في وزارة الأمن؛ غير أن نتنياهو قرر نقل الصلاحيات إلى سموتريتش، وذلك على الرغم من معارضة وزير الأمن، يوآف غالانت.

جاء ذلك بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس"، وهيئة البث الإسرائيلية العامة ("كان 11") في تقريرين نُشرا في وقت متأخر من مساء الأربعاء.

وأوضحت "كان 11" أن قرار نتنياهو بنقل الصلاحيات لسموتريتش، جاء خلال اجتماع ذكرت أنه شهد "نقاشا عاصفا"، لافتة إلى مشاركة كل من غالانت، وسموتريتش، ووزير القضاء ياريف ليفين، وضباط آخرين فيه.

وأوضح تقرير "هآرتس" أن "كبير المدعين العسكريين، الجنرال يفات تومر يروشالمي، والمستشار القانوني، إيتاي أوفير، قد حذرا"، خلال الاجتماع الذي عُقد في مكتب نتنياهو، من أن "الهيئات الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية في لاهاي، قد تنظر إلى نقل الصلاحيات (لسموتريتش) كأنه ضمّ فعليّ لأراضي الضفة الغربية في أيدي إسرائيل".

وبحسب "هآرتس"، فقد "كان الهدف من الاجتماع، حلّ الخلافات في الرأي، حول توزيع السلطات في الضفة الغربية"، مشيرة إلى أن "الاجتماع انتهى دون اتفاقات"، وذلك بسبب "رفض سموتريتش معظم المقترحات المقدمة إليه، على أساس أنه وُعد بالمسؤولية الكاملة عن الهيئات المدنية في الضفة الغربية في اتفاقيات الائتلاف"، التي أفضت إلى تشكيل الحكومة الإسرائيلية.

عرب 48، 2023/1/25

١٨. الاحتلال يستولي على نصف مليون شيكل ومركبة من المحررين كريم وماهر يونس

القدس المحتلة: وقع وزير الجيش الإسرائيلي يوآف غالانت، على أمر يقضي بالاستيلاء على مبلغ بقيمة 500 ألف شيكل ومركبة تعود لعائلة الأسيرين المحررين كريم وماهر يونس، بزعم أن هذا الأموال والمركبة حصلوا عليها من المخصصات المالية التي حولتها لهما السلطة الفلسطينية. وأفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم الخميس، بأن الأمر الذي وقعه غالانت، أتى بتوصية من الجهات الاقتصادية في الجيش الإسرائيلي، وذلك بزعم وصول مخصصات مالية جديدة من السلطة الفلسطينية للمحررين كريم وماهر يونس من بلدة عرعة - عارة في المثلث الشمالي.

وكالة سما الإخبارية، 2023/1/26

١٩. نادي الأسير: الاحتلال أصدر 12 ألف أمر اعتقال إداري على مدار 9 أعوام الماضية

رام الله: أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على مدار 9 أعوام الماضية، أكثر من 12 ألف أمر اعتقال إداري، أعلى نسبة خلال العام المنصرم، حيث بلغ عددها (2,409) أوامر، تركزت في كانون

الأول/ ديسمبر، بواقع (315) أمرا. وقال نادي الأسير، في بيان، الأربعاء، إن عدد الأسرى الإداريين بلغ حتى نهاية العام المنصرم، (866) أسيرا، بينهم أسيرتان، و(7) أطفال، وأكبر الأسرى سنا هو جمال النسر (76 عاما). وأكد نادي الأسير، أن سلطات الاحتلال ماضية في استهداف كل فلسطيني فاعل، لا سيما مع تصاعد المواجهة الراهنة، علما أن ما نسبته 80% من الأسرى الإداريين، هم أسرى سابقون، فيما يواصل أكثر من (80) أسيرا إداريا، مقاطعتهم لمحاكم الاحتلال، والتي تشكل الأداة المركزية في ترسيخ هذه الجريمة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/25

٢٠. اكتشاف خندق عسكري عملاق من الفترة العباسية في محيط أسوار القدس

الناصرة- وديع عواودة: قالت سلطة الآثار التابعة لسلطات الاحتلال في مدينة القدس إنها اكتشفت، في الفترة الأخيرة، خندقاً دفاعياً عملاقاً يحيط بالأسوار التاريخية للمدينة، عمره 1000 سنة. سلطة الآثار الإسرائيلية، التي تحاشت القول إن الخندق بُني في فترة الحكم العربي الإسلامي، اكتفت بالقول إنه قد حفر خلال القرن العاشر الميلادي كجزء من منظومة الدفاعات عن المدينة. وأوضحت أن اكتشاف الخندق التاريخي قد تمّ خلال أعمال تنقيب عن آثار في شارع السلطان سليمان قبيل بناء شبكة بنى تحتية بمبادرة بلدية الاحتلال.

القدس العربي، لندن، 2023/1/25

٢١. إصابات خلال التصدي لعمليات اقتحام وحملة هدم وإخطار واسعة في مناطق عدة

أصيب العشرات بجروح وحالات اختناق خلال تصدي المواطنين لعمليات اقتحام في مدينتي رام الله والبيرة ومخيم نور شمس وبلدة بيت أمر، وذلك في سياق حملة هدم وإخطار واسعة أقدمت قوات الاحتلال أثناءها على هدم ستة منازل وغرفة ومسكن وخيمة في قريتي الديوك التحتا وماعين، وأخطرت بهدم منازل واقتلاع مزروعات ومنع زراعة أراضٍ في بلدتي العيسوية وبتير.

الأيام، رام الله، 2023/1/26

٢٢. هيئة مقاومة الجدار: 42 ألف منزل مهدد بالهدم

رام الله- عوض الرجوب: الاثنين، غرد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على حسابه في تويتر مهددا الفلسطينيين، وقال إن حكومته نفذت 38 عملية هدم في الضفة، مضيفا "انتهى الوضع الذي يغرق فيه الفلسطينيون بالبناء غير القانوني في محاولة لإثبات الحقائق على الأرض".

في هذا السياق أيضا، يشير مسؤول العمل الشعبي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الحكومية عبد الله أبو رحمة، إلى تفعيل قانون سابق يتيح هدم أي مبنى فلسطيني خلال 96 ساعة من إخطار صاحبه. وذكر أن عدد المنشآت المهذومة منذ تسلم حكومة الاحتلال الحالية قبل أقل من شهر يتجاوز 87 منشأة، وليس 38 كما غرد نتتهاو، "وهذا العدد لم يسبق له مثيل، وينذر بخطر كبير على السكان الفلسطينيين". وفي معطيات رقمية، كشف المسؤول الفلسطيني عن وجود نحو 22 ألف منزل فلسطيني مخطر بالهدم في المنطقة "ج"، ويضاف إليها 20 ألف منزل آخر في القدس مهددة بحجة "البناء من دون ترخيص". وقال أبو رحمة إن معدل إخطارات الهدم السنوي يراوح بين 700 وألف إخطار، ويجري هدم عدد مقارب من البيوت والمنشآت. وحسب التقرير السنوي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان لعام 2022، وقد اطلعت عليه الجزيرة نت، فإن عدد الإخطارات الإسرائيلية بهدم مبانٍ فلسطينية منذ 2015 تجاوز 5,800، بينها 1,220 خلال 2022، وهدمت 715 منشأة منها.

الجزيرة.نت، 2023/1/25

٢٣. الأردن طلب من "إسرائيل" بناء مئذنة خامسة بالأقصى

محمد وتد: طلبت المملكة الأردنية الهاشمية من السلطات الإسرائيلية السماح لها في بناء مئذنة خامسة بالمسجد الأقصى، علما أن قسم الهندسة في قصر الملك عبد الله الثاني أعد هذا المخطط منذ سنوات طويلة، بيد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عارضت تنفيذه. وجددا الأردن قبل أسابيع طلبه من الحكومة الإسرائيلية الجديدة بناء مئذنة خامسة في المسجد الأقصى على السور الشرقي من الحرم القدس الشريف، وذلك بحسب ما أفادت صحيفة "يسرائيل هيوم"، الأربعاء. وأوضحت الصحيفة أن القصر الملكي ينظر إلى الطلب الأردني من إسرائيل لبناء مئذنة خامسة في الأقصى، كجزء من منظومة العلاقات الشاملة مع إسرائيل، والتي تتقاطع وتتشابك فيها قضية الأقصى والوصاية على الأماكن المقدسة أيضا.

عرب 48، 2023/1/15

٢٤. أكبر الأحزاب الأردنية يستنكر زيارة نتتهاو للمملكة

عمان: استنكر حزب جبهة العمل الإسلامي، زيارة "المجرم بنيامين نتتهاو رئيس وزراء الكيان الصهيوني" للأردن. وقال في بيان صادر عن مكتبه التنفيذي، إن هذه الزيارة جاءت "في وقت تواصل فيه الحكومة اليمينية الأشد تطرفا في تاريخ هذا الكيان تهديداتها ضد الأردن، وتتصاعد فيه اعتداءات قطعان المستوطنين، يتزعمهم وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال، في اعتداء سافر

ضد الوصاية الأردنية على المقدسات". ورأى الحزب الأكبر في المملكة، أن "ما جرى من استقبال المجرم نتنياهو في عمان، في وقت يصرح فيه الوزير الصهيوني بن غفير بأنه سيواصل اقتحامه ضد المسجد الأقصى، وأنه لا يعترف بالوصاية الأردنية عليه، يتناقض مع التصريحات الرسمية حول التصدي لهذه الاعتداءات، ويضعف الموقف الأردني في مواجهة مخاطر العدو الصهيوني".
قدس برس، 2023/1/25

٢٥. ملتقى دولي بتونس لدعم المعتقلين الفلسطينيين

تونس: افتتح في تونس، الأربعاء، الملتقى المغاربي لدعم الحقوق الفلسطينية والمعتقلين الفلسطينيين. وينظم الملتقى بالتعاون بين جامعة تونس المنار، والجمعية الثقافية بجامعة تونس المنار، واتحاد الحقوقيين الفلسطينيين - فرع تونس، ومؤسسة الشهيد ياسر عرفات، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومنتدى الجاحظ، والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمعتقلين، ومؤسسة قامات لتوثيق النضال الفلسطيني، ومركز تونس للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، ومختصين من تونس وفلسطين وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا. وأجمع المتحدثون على أهمية تضامن تونس الكامل والمطلق مع الحق الفلسطيني، وخاصة مساندة الأسرى في سجون الاحتلال، وعلى سيادة الشعب الفلسطيني وحقه في دولته ذات السيادة.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/25

٢٦. الجامعة التونسية للمطاعم تتبنى مقترحا لدعم الموروث التراثي للمأكولات الفلسطينية

تونس: تبنت الجامعة التونسية للمطاعم السياحية، مقترحا فلسطينيا بضرورة مساعدة دولة فلسطين لوقف سرقة الوصفات الفلسطينية للمأكولات التراثية، من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وأكد رئيس الجامعة التونسية قبول الاقتراح وعرضه على أقرب اجتماع لمكتب الجامعة للبت فيه، مشيرا إلى أن تونس والدول العربية المشاركة ستساعد في حفظ الأكلات الفلسطينية محليا وعربيا ودوليا، ومتابعتها كتراث فلسطيني.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/25

٢٧. شيف تركي شهير يفتتح مطعمًا في تل أبيب

نشر الشيف التركي "نُصرت غوكشييه"، الشهير بـ "شيف الملح" عبر حسابه في منصة "إنستغرام" أنه سيفتتح قريبًا فرعًا جديدًا لسلسلة مطاعمه في (تل أبيب) بدولة الاحتلال. وقد احتفت وسائل إعلام

إسرائيلية بقرار الشيف التركي، حيث قالت مصادر إعلامية مُطلعة أنّ (تل أبيب) ستضم إلى 11 مدينة حول العالم ينوي "نصرت" افتتاح فروع جديدة لسلسلة مطاعمه فيها منها القاهرة، طوكيو، مدريد، وباريس. وعدّ في المقابل نشطاء وأنصار القضية الفلسطينية حول العالم على مواقع التواصل الاجتماعي، افتتاح الشيف التركي غوكشييه للمطعم في (تل أبيب)، بأنه خطوة وسقطة لا تُعترف، وتكريسًا للتطبيع الذي يسعى الاحتلال لتوسيعه وتعميقه.

فلسطين أون لاين، 2023/1/25

٢٨. "الأورومتوسطي": الأوضاع الإنسانية بغزة بالغة السوء

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إنّ الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة ما تزال بالغة السوء مع إنهاء الحصار الإسرائيلي عامه السابع عشر، داعيًا جميع الأطراف المعنية إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء حصارها غير القانوني للقطاع.

وذكر المرصد الأورومتوسطي في تقريره السنوي عن حصار قطاع غزة، والذي أصدره يوم الأربعاء بعنوان "جيل تحت الحصار" أنّ الحصار الإسرائيلي تسبب بإفقار أكثر من 61% من سكان قطاع غزة البالغ عددهم نحو مليونين و380 ألف نسمة، إلى جانب تعطيل نحو 47% من المشاركين في القوى العاملة عن العمل، ومعاناة نحو 53% من السكان من انعدام الأمن الغذائي.

ولفت المرصد الأورومتوسطي إلى استمرار القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة من خلال معبري "إيرز" و"كرم أبو سالم"، إذ يقتصر خروج الأفراد بشكل أساسي على الحالات الإنسانية التي تحصل على تصاريح المرور بعد فحص أمني مطول، فيما تواصل السلطات الإسرائيلية حظر دخول عدد كبير من المواد والمعدات المهمة للقطاعات الصحية والتجارية والإنتاجية تحت ذرائع أمنية.

وأشار إلى أنّ منح السلطات الإسرائيلية خلال العام المنصرم نحو 17 ألف عامل من قطاع غزة تصاريح للعمل داخل إسرائيل بعد إجراءات أمنية وإدارية مطوّلة لا يمكن أن يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية في القطاع.

وأبرز تقرير المرصد الأورومتوسطي التدهور الكبير في القطاع الصحي نتيجة الحصار الإسرائيلي، إذ بلغت نسبة العجز في الأدوية الأساسية نحو 40%، ووصلت نسبة النقص في المستهلكات الطبية 32%، و60% في لوازم المختبرات وبنوك الدم. كما تحظر السلطات الإسرائيلية إدخال أجهزة طبية

مهمة مثل أجهزة الأشعة التشخيصية، وترفض إدخال قطع الغيار اللازمة لصيانة الأجهزة الطبية المتعطلة.

وبالمثل، تواجه القطاعات الاقتصادية والإنتاجية أزمات مركبة نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة على الاستيراد والتصدير، إذ أغلق مئات المصانع أبوابها وسرحت آلاف العاملين نتيجة نقص المواد الخام وأزمات الوقود والكهرباء المستمرة، كما تضرر قطاع الصيد بشكل ملحوظ نتيجة الاعتداءات والقيود الإسرائيلية سواء بالاعتداء المباشر على قوارب الصيادين والذي تكرر خلال العام المنصرم بمعدل 30 اعتداء في الشهر الواحد، أو حظر تصدير الأسماك من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، والذي تسبب بخسائر مادية كبيرة للصيادين.

كما بلغت قيمة خسائر القطاع الزراعي جراء الحصار والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتعددة منذ 2006 وحتى 2022 نحو 1.3 مليار دولار، ولم تتلق الأطراف المعنية تعويضات عن تلك الخسائر سوى ما يعادل 30% منها.

وخلال عام 2022، استمرت أزمة الكهرباء على ذات النحو تقريباً، إذ لا يحصل السكان في قطاع غزة على الكهرباء سوى في 12 ساعة من أصل 24 ساعة باليوم في أفضل الأحوال، وتتوقف استمرار خدمات الكهرباء على استمرار فتح معبر "كرم أبو سالم" لإدخال الوقود، والذي قد يغلقه الجانب الإسرائيلي في أي وقت وفقاً لتقديراته الأمنية، إلى جانب استمرار تمويل الوقود الذي تعمل به محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، حيث تتكفل دولة قطر بدفع ثمن الوقود منذ سنوات.

القدس، القدس، 2023/1/25

٢٩. واشنطن تطالب "إسرائيل" بتيسير دخول ممثلي الجمعيات الإنسانية إلى الضفة الغربية

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الأميركية نيد برايس، الثلاثاء، أن حكومته تراقب عن كثب تصرفات السلطات الإسرائيلية بشأن دخول العاملين في المنظمات الحقوقية الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب إسرائيل بتيسير مهامهم.

وقال برايس في إطار رده على سؤال مراسل "القدس" دوت كوم، في مؤتمره الصحفي اليومي في وزارة الخارجية الأميركية بشأن تقرير منظمة "هيومان رايتس واتش" الذي صدر الاثنين، 23 كانون الثاني 2023، والذي اتهمت فيه المنظمة الحقوقية سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعرقلة دخول

موظفيها إلى الضفة الغربية، وعزل الفلسطينيين تحت طائلة القوانين الجديدة التي فعلتها سلطات الاحتلال في شهر تشرين الأول من العام. وقال برايس: "لقد تحدثنا عن هذا الأمر في السابق ، وقمنا بمراجعة الإجراءات التجريبية التي نشرتها قوانين كوجات COGAT (الإسرائيلية) في الضفة الغربية في أيلول الماضي، ورغم أننا لاحظنا التحسينات في بعض اللوائح مقارنة بالمسودة الأصلية التي تم نشرها في شباط من العام الماضي، ما زلنا قلقون بشأن التأثير السلبي الذي يمكن أن تحدثه العديد من الإجراءات على المجتمع المدني الفلسطيني، وعلى السياحة، والاستثمار، والمؤسسات الأكاديمية والرعاية الصحية، وكذلك على المواطنين الأميركيين وغيرهم من الرعايا الأجانب من خلال تقييد السفر ولم شمل الأسرة وإتقال كاهلهم بشكل غير ملائم". وأضاف الناطق الأميركي: "نتوقع أن تعمل السلطات الإسرائيلية على ضمان الشفافية المعززة في عملية الدخول إلى الضفة الغربية والمعاملة العادلة لجميع المواطنين الأميركيين وجميع الرعايا الأجانب الآخرين الذين يسافرون إلى إسرائيل والضفة الغربية".

القدس، القدس، 2023/1/25

٣٠. أعضاء من وفد الشيوخ الأمريكي: "قادة عرب" يرغبون في "التعاون الأمني" مع "إسرائيل"

واشنطن- "القدس العربي": كشف أعضاء من وفد مجلس الشيوخ الأمريكي بعد زيارة إلى الإمارات العربية والبحرين والمغرب وإسرائيل أن قادة كل دولة عبروا عن رغبتهم في توسيع التعاون الاقتصادي والأمني مع إسرائيل والولايات المتحدة، وسلطوا الضوء بشكل خاص على تهديد إيران ووكلاء طهران.

وأكد أعضاء الوفد أن القادة العرب يشعرون بالتفاؤل بشأن مستقبل اتفاقيات أبراهام وإمكانيتها في المنطقة.

وأشارت والسيناتور كيرستن غيلبيراند (ديمقراطية من نيويورك)، في حديث لموقع "جويش إنسايدر" إلى أن اتفاقية الأمن الإقليمي في المنطقة "يمكن أن تعالج" الأسئلة العاجلة المتعلقة بطموحات إيران النووية وأعلنت أنها تود مقابلة الإدارة وبايدن لمناقشة الموضوع.

وقالت غيلبيراند : “سوف يذُهِك” التعاون الدفاعي القائم بين الحلفاء الجدد، ولكنها حذرت من أن “لدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به” لإنشاء تحالف أمني وطني أعمق بين الإمارات والولايات المتحدة على وجه الخصوص، بالنظر إلى استمرار علاقة الإمارات مع الصين. وبحسب ما ورد، أكدت السيناتورة الديمقراطية أنها ناقشت بالفعل سبل توسيع التعاون مع مستشار الأمن القومي جيك سوليفان والسفير الأمريكي في إسرائيل توم نيديس، واقترحت، أيضاً، ضم الأردن ومصر رسمياً إلى اتفاقيات أبراهام، وطرحت فكرة إضافة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية - على الرغم من أنها قالت إن تركيز الوفد كان على تعميق العلاقات القائمة بدلاً من إضافة دول جديدة إلى الاتفاقية.

القدس العربي، لندن، 2023/1/25

٣١. ما بعد الرئيس عباس تعييناً لا انتخاب

علاء الريماوي

يحتدم النقاش في الحالة الفلسطينية عن الرئيس المقبل للشعب الفلسطيني، والطريقة التي سيأتي بها والأجواء التي ستصاحب تعيينه والعناصر المؤثرة في اختياره بالإضافة إلى شكل الاختيار والجهة التي ستسمي الرئيس القادم. في نقاش الحالة الفلسطينية في هذا الملف سنعمد إلى وضع إطار للمقالة عبر جملة من الأسئلة التي سنجيب عليها لتسهيل وصول المعلومة وإحاطة الموضوع من جوانبه المتعددة على النحو الآتي:

أولاً: هل سيتخلى الرئيس عباس عن حكم السلطة الفلسطينية لصالح شخصية أخرى أو إجراء انتخابات؟

المتابع لسلوك الرئيس عباس، يرى تمسكاً منظماً من قبله في السلطة، وعملاً ممنهجاً لبقاء السيطرة المطلقة على مفاصل الحكم في الحالة الفلسطينية، وترسيخ ذلك من خلال إلغاء استقلالية السلطات الثلاث ووضعها جميعاً في راحة كفه، مع تطويع منظمة التحرير لصالح الاستمرار في حكم السلطة الفلسطينية.

الأمر الذي يجعل فرضية التنحي عن الحكم، أو تعيين شخص بديل أو الذهاب لانتخابات في حياته غير مضمون أو في ظل وجوده على رأس الهرم السياسي، ليظل السؤال في حالة وفاة الرئيس ما هي الخيارات التي ستؤسس لوجود الرئيس القادم؟

ثانياً: هل الانتخابات هي الطريق الذي سيأتي بالرئيس القادم خليفة للرئيس عباس؟

تدرك الجهات المؤثرة في القرار الفلسطيني بأن الانتخابات غير مضمونة النتائج لصالح شخصية يمكن القبول بها لحكم السلطة الفلسطينية، وتدرك فتح أن الانتخابات في ملف الرئاسة ليس لصالحها، ويدرك الفلسطيني أن ملف الديمقراطية الفلسطينية يحتاج إلى جهد للوصول إلى قناعة الاطراف التوافق على الانتخابات، الأمر الذي تفهمه فتح وتعاملت معه عبر إبقاء المجلس الوطني تحت سيطرتها، والتنفيذية بيدها، بالإضافة الى القضاء بهيئاته المختلفة، ومجلس الوزراء والنيابات العامة المرسومة على إيقاع يرفض صيغة المشاركة المدنية.

الأمر الذي سيجعل فرضية تعيين الرئيس الصيغة الأكثر حضوراً في المشهد الساسي القادم.

ثالثاً: من أي الاتجاهات والجماعات سيكون الرئيس القادم؟

لن تسلم فتح لأي من التكوينات أو الجماعات أو الحركات بالرئيس، وستسعى بكل قوة وسرعة لملئ الفراغ في حال وفاة الرئيس عباس، متداخلاً قرارها بعدد اللاعبين في الملف الفلسطيني.

لكن السؤال المركزي في هذا الإطار هل ستسلم الجهات الفاعلة في القضية الفلسطينية لفتح هذا الاتجاه في التعيين؟

برأيي ليس من الواضح كيف ستتعامل الفصائل الفلسطينية مع هذا الأمر، إلا أن الباحث يمكن قراءة سلوك الفصائل من خلال التقسيم التقليدي لسلوك الفصائل، فتح سيكون معها تحالفها المعهود في منظمة التحرير، أما الجبهة الشعبية ستعارض هذا التعيين لكن لن يكون لها خيار تقدمه للرئاسة، ليظل الأمر مرتبطاً بحركة حماس التي ستكون مضطرة لأخذ قرار حده الأدنى عدم اعتراف بالرئيس الجديد أو سلوك متوقع بالاستناد إلى حالة عامة (كمؤتمر شعبي) تسمي من خلاله رئيس.

الحالة الفلسطينية مع هذه الخيارات ستدخل في أزمة التمثيل المعقدة أصلاً في الساحة الفلسطينية.

رابعاً: هل سنشهد عنفاً في فتح بين تيارات متعددة لتحديد هوية الرئيس القادم؟

أستبعد من حيث الأساس صراعاً دموياً في فتح للوصول إلى تسمية الرئيس، وإن كان سيحدث تحشيد تنظيري تبايني داخل حركة فتح لوضع موازين يمكن أن تقضي إلى تقاسم الرئاسة الأربعة داخل فتح، رئاسة فتح، السلطة، المنظمة، ومجلس الوزراء وبذلك ستوزع المناصب مما سيتيح حالة رضا بين التيارات المختلفة في حركة فتح، مع أن هذا السلوك لم تعده حركة فتح إذ سينشئ تناقضات ستظهر على السطح بشكل مبكر.

مع التأكيد على أن من سيحكم حالة الاستقرار في مشهد خليفة الرئيس هو التوقيت وشكل نقل المناصب خاصة إذا كان في حياة الرئيس عباس وهذه الفرضية قد تمارس لإحداثها الأطراف الخارجية وستجد أذناً صاغية لدى بعض قيادات فتح.

خامساً: هل هناك لاعبون في التأثير على حركة فتح وخياراتها للشخص البديل للرئيس عباس؟

طبيعة التأثير لحركة فتح في الساحة الفلسطينية، سيجعل أطرافاً عديدة تعمل على فرض خياراتها مثل الإطار العربي النافذ (مصر، الأردن، السعودية) وبالتنسيق مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ومن خلفه الكيان، والأساس موازين القوى داخل حركة فتح. سادساً: من هي الشخصيات الأبرز في المنافسة على قيادة حركة فتح في الوقت الحالي وهذا سينعكس على رئاسة السلطة؟

بحسب الترتيب الحالي يمكن اعتبار أعضاء اللجنة المركزية مقدّمون على غيرهم في فتح مثل العالول، جبريل الرجوب، حسين الشيخ مع صعوبات في ذلك والخيار الأضعف روجي فتوح. خارج اللجنة المركزية سيكون رئيس المخابرات العامة من المؤثرين في دعم رئيس حركة فتح مما سينعكس على رئاسة السلطة، وبذلك يصعب أن يكون أحد خارج اللجنة المركزية. مع التأكيد هنا أن هذا التحليل يقترّب الى الصواب إن حدث خلال هذه المرحلة، وفي حال أي من المتغيرات ستتقلب قراءة المشهد رأساً على عقب، سواء متغير التوقيت، الحالة التي تنشأ مع نقل المناصب، وأسباب نقل منصب القيادة، وفاة أو تنازل أو غيرها من الطرق.

أخيراً: مروان البرغوثي دوره في معادلة قيادة حركة فتح

مروان في ظل الواقع القائم ووجوده في داخل المعتقل سيكون دوره منوطاً بحركة التقسيمات للمناصب الأربعة التي أشرنا إليها، وفي حال حدثت انتخابات فإن مروان البرغوثي لن يتنازل عن طرح اسمه للانتخابات الرئاسية التي أميل إلى عدم حدوثها. في حال الإفراج عن مروان البرغوثي فإن معادلة توزيع المناصب القيادية ستختلف، وسيكون مروان الشخصية الأبرز في داخل مشهد فتح، مع تأثير المكان الذي سيخرج إليه مروان على قوته وحضوره في المشهد الفتاوي.

هذه القراءة هي محاولة لوضع الخيارات أمام الحالة الوطنية للتفكير في منهجية الخروج من المأزق قبل وقوعه، لذلك أميل إلى أهمية الذهاب إلى إعادة إحياء الحياة الديمقراطية التي ستجئنا حالة الجمود في الواقع الفلسطيني والتناحر على التمثيل بالإضافة إلى ضمان إصلاح واقعنا الذي لا نحسد عليه.

فلسطين أون لاين، 2023/1/24

٣٢. الإسرائيليون: في ما بينهم الخطر الوجودي

سنية الحسيني

تصاعدت موجة الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل خلال الشهر الجاري، وهي مؤهلة للزيادة في ظل استمرار التباينات بين أركان المجتمع الإسرائيلي. ورغم أنها ليست الأولى من نوعها، إلا أنها تعد الأخطر على مستقبل الدولة، لأنها تمس جوهر العلاقة بين الدين والدولة، أو بين المتدينين والعلمانيين. تبرز أهمية هذه التطورات الحالية في الساحة السياسية الإسرائيلية في ظل قلق صريح من قبل قادة إسرائيليين مخضرمين من نهاية إسرائيل القائمة حالياً، وإشارة بعضهم لإمكانية حدوث ذلك نتيجة لحرب أهلية داخلية بين الإسرائيليين أنفسهم.

تصاعدت حدة الاحتجاجات الحالية خلال الأسبوعين الماضيين، والتي اعتبرت الأكبر منذ عشر سنوات، بعد تقلد أعضاء حكومة نتنياهو لمناصبهم، وتبنيهم لتصريحات وممارسات مع مطلع الشهر الجاري، والتي تعكس توجهاتهم ونواياهم، التي أعلنوا عنها خلال دعايتهم الانتخابية. وتشمل الاحتجاجات الحالية شرائح واسعة ومتنوعة من المجتمع الإسرائيلي، ممثلة بأفراد ونقابات وبلديات ومؤسسات قضائية وتعليمية وأكاديمية وإعلامية، بدءاً بجهاز القضاء ومروراً بجهاز التعليم والصحة والبنوك والبلديات والقطاع الخاص وغيرها. وأرسلت هذه الجهات المتعددة رسائل مفتوحة لنتنياهو وللإعلام تدعو إلى عدم نيتها الامتثال لأي جهة رسمية تفرض عليها قيود دينية أو تمييزية ضد فئة من فئات المجتمع.

ولعله من المفيد المرور على تصريحات وإجراءات الحكومة الجديدة التي تعكس نواياها وسياساتها، وخصوصاً في المجال القضائي الذي شكل أبرز القضايا التي أثارت حفيظة شرائح واسعة من الإسرائيليين خلال التحركات الشعبية للاخيرة. فقد أعلن وزير العدل الجديد مطلع الشهر الجاري عن نيته اجراء اصلاح قضائي، فيما يخص طريقة تعيين قضاة المحكمة العليا القائمة حالياً، بحيث يكون للنواب سلطة التحكم في وسائل التعيين، وتمكين الكنيست من إعادة سن قانون ألغته المحكمة، وتقليص صلاحيات القضاة في هذا المجال، وهو ما أعاد نتياهو وأكد عليه. إلا أن ذلك لا يقل أهمية عن نية الحكومة الجديدة وتصريحاتها لإضعاف الإعلام وحرية الرأي أيضاً، من خلال عملها المعلن لتحجيم حدود صلاحيات السلطة الرابعة وتوسيع مستويات الرقابة على أدائها. كما عكس تعيين نتياهو لـ "أفي ماعوز" اليميني المتطرف مسؤولاً عن المناهج الدراسية غير المنهجية في المدارس، والتوجه لزيادة الإعانات للمدارس الدينية والاستقلالية في تدريس موادها، وتصريح عضوين يمينيين من الكنيست حول حق الأطباء وأصحاب الفنادق رفض معالجة أو استضافة أشخاص معينين لأسباب سياسية أو دينية، وما كشفه كذلك صحافي في جريدة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية

أن حزب نعوم المتطرف يعد قائمة سرية بأسماء أفراد المجتمع الذين تنوي الحكومة اضطهادهم، أثار هذا كله رفضاً واسعاً من شرائح المجتمع الإسرائيلي المختلفة. وأعلنت مؤسسات ونقابات منها بنوك مهمة في إسرائيل ونقابة الأطباء وجمعية الصيادلة ورابطة المرضين وأطباء وصيادلة وممرضون بصفاتهم الشخصية بأنها لا تنوي أبداً التمييز في المعاملة بين شرائح المجتمع المختلفة، كما أعلنت نيتها مقاطعة أي جهة ستقوم بالتمييز، ناهيك عن رفض قطاعات واسعة حقوقية وقانونية وأكاديمية لإجراءات الحكومة القضائية.

من الواضح أن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عكست اتساع التأييد للكتلة اليمينية المتدينة والمتطرفة، وكذلك نمو حجمها في المجتمع الإسرائيلي، على حساب كتلة اليمين العلماني، في ظل غياب اليسار واضمحلاله. كما يعكس تصاعد الاحتجاجات الأخيرة في الشارع الإسرائيلي كبر الفجوة بين المتدينين والعلمانيين، وميلها لصالح المتدينين، واحتدام الصدام بين التيارين. وبدأت الكتلة اليمينية الدينية للبروز في الساحة السياسية في إسرائيل منذ العام 1977، عندما صعد حزب الليكود إلى سدة الحكم، والذي حمل رؤية سياسة أكثر راديكالية وأكثر تديناً وإبرازاً للقيادات اليهودية من الشرقيين، مقارنة بالقيادة التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. وطالما شكلت الأحزاب اليمينية الدينية الكتلة الداعمة لنتنياهو في حكوماته الثلاث السابقة. ويتكون ائتلاف نتياهو اليوم من خمسة أحزاب هي الليكود والصهيونية الدينية المتطرفة بحزبها الرئيسيين بقيادة بن غفير وسموتريتش، والحزبين الدينين شاس ويهدوت هتوراه. وارتفعت قوة الحزبين الدينين في الكنيست في هذه الانتخابات الأخيرة مقارنة بالماضية بمقعدين، بينما ارتفعت نسبة تأييدهما في الشارع الإسرائيلي مقارنة بالعام 1992، من 8.2% إلى 14.2%، في تطور نوعي ملحوظ. في حين زادت نسبة مقاعد تحالف الصهيونية الدينية في الكنيست في هذه الانتخابات مقارنة بالماضية من ستة مقاعد إلى 14 مقعداً. إن تطور قوة ومكانة المتدينين في الساحة السياسية الإسرائيلية لا يعكس فقط تطور مكانتهم السياسية، وإنما أيضاً نمو عددهم في المجتمع الإسرائيلي، والذي جاء نتيجة سياسة حكومية مدروسة على مدار السنوات الماضية. وينطبق ذلك أيضاً على نمو مكانة وعدد أعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة، التي تعكس التطور في عدد المستوطنين ومكانتهم السياسية في الشارع الإسرائيلي، والذي يأتي ضمن سياسات حكومية مبرمجة ومصقولة بعناية لتمكينهم. ويُعتبر اليوم حوالى ثلثي الشباب اليهود في إسرائيل من المتدينين، كما يدعم حوالى نصف اليهود في إسرائيل توجهات متطرفة ضد الفلسطينيين، والتي يحملها تحالف الصهيونية اليهودية.

ويميل المجتمع الإسرائيلي عموماً نحو اليمين عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، وإن انقسم بين الديني والمتطرف والعلماني. وركز نتياهو في دعايته الانتخابية الأخيرة

على قضيتين، أمن الإسرائيليين والتي تتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين، ويهودية الدولة، والتي ارتبطت بشكل مباشر بحصد دعم الناخبين لكتلته، التي نمت خلال السنوات الماضية. لذلك على العلمانيين اليهود أن يتذكروا أن المشكلة القائمة في إسرائيل اليوم بنيوية، وليست قضية عابرة. إن التمييز بين اليهودي والفلسطيني في المجتمع الإسرائيلي نشأ مع نشأة إسرائيل، ليس فقط في إطار الممارسات بل أيضاً في إطار التشريعات، بدءاً بالتشريعات الخاصة بالعودة والمواطنة التي تميز اليهودي عن غيره، ومروراً بجميع التشريعات التي تحدثت عن دولة يهودية ديمقراطية. إن ذلك يتناقض مع جوهر الديمقراطية الغربية، التي تتغنى بها إسرائيل، وتستخدمها الولايات المتحدة والعالم الغربي لتمييز إسرائيل عن غيرها من دول الشرق الأوسط، والتي تقوم على أساس المساواة والمواطنة قبل أي اعتبار آخر. كما أن الانقسام في المجتمع الإسرائيلي أيضاً ولد مع ميلاد هذه الدولة، التي ميزت بين اليهودي والفلسطيني وبين اليهودي الشرقي والغربي. كما أن الانقسام بين العلماني والمتدين قدر لا بد لإسرائيل أن تعيشه، فالتوجه الصهيوني الذي جاء بإسرائيل اعتمد على البعد والمعطيات والمبررات الدينية اليهودية، رغم توجه منظريها العلماني، كما أن قادة إسرائيل يؤكدون على يهودية دولتهم، أي أن فصل الدين عن الدولة في إسرائيل غير ممكن. إن ذلك يفسر تمكين الحكومات المتعاقبة في إسرائيل للتيارات الدينية، والتي باتت متحكمة اليوم في مفاصل الدولة. وأما فيما يخص التيارات اليمينية المتطرفة، والتي عملت الحكومات الإسرائيلية المختلفة على دعمها ومساندتها، للتصدي للفلسطينيين، فهي الوحش الذي يكبر تدريجياً، والذي سيصبح خطراً على الإسرائيليين أنفسهم، وهو ما تكشفه الأيام. هذه التطورات في الساحة السياسية الإسرائيلية وصعود مثل هذه التيارات لسدة الحكم ستخرج حلفاء إسرائيل الذين عليهم أن يبرروا اليوم دعمهم لحكومة إسرائيلية يمينية ودينية ومتطرفة.

الأيام، رام الله، 2023/1/26

٣٣. الوضع القانوني لتشريعات الكنيست حول الاستيطان بالأراضي الفلسطينية

إسلام البياري

تعتبر عملية وضع القوانين والتشريعات الوطنية من أوجه ممارسة الدولة لسيادتها الوطنية التي تتمتع باستقلالية إصدار القوانين والتشريعات الملائمة وفق احتياجاتها القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ولكن ذلك ليس بعيداً عن التعهدات الدولية التي قد تكون أحياناً جزءاً لا يتجزأ من القوانين الوطنية.

فعندما يقوم الكنيست الإسرائيلي، وفق القانون الأساسي الإسرائيلي، بإصدار قوانين تتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها وشرعنة جريمة الاستيطان والتعدي على أراضي الدولة الفلسطينية سواء من قبل الأفراد الإسرائيليين أو مواطنيها، فهي مسؤولة الكنيست الإسرائيلي عن أعمال الحكومة بمن فيها رئيس وزراء الحكومة، فهم مسؤولون أمام الكنيست عن أعمالهم وجميع القرارات وفق القانون الأساسي الإسرائيلي. وبما أن الكنيست الإسرائيلي هو السلطة التشريعية فإنه مخول أن يلعب دورا أساسيا في ملاحقة مجرمي جريمة الحرب -الاستيطان- وأن يمنع الحكومة من تنفيذ أي انتهاكات تتعلق بالاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة للدولة الفلسطينية.

سبق لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو أن قام بإصدار تعليمات لرئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيتون من حزب "الليكود"، لطرح قانون "التسويات" لشرعنة البؤر الاستيطانية للتصويت عليه بالقراءة الثانية والثالثة في الكنيست الإسرائيلي في 29 يناير/كانون الثاني من عام 2017 وعدم احترامه لقرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة القرار رقم 2334، الصادر بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول لعام 2016 المتعلق بالوضع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية (الاستيطان)، وقد جاء هذا القرار ليُحمّل إسرائيل جميع التدابير الرامية من قبلها لتغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

أما القرار 446 الصادر عن مجلس الأمن في 20 مارس/آذار لعام 1979، فيعتبر أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات بالأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، ليست لها شرعية قانونية ويدعو مرة أخرى إسرائيل بوصفها "السلطة القائمة بالاحتلال"، إلى التقيد الدقيق بـ"اتفاقية جنيف" الرابعة لعام 1949، وإلغاء تدابيرها السابقة، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي، أو يؤثر ماديا على التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ 1967؛ وعلى وجه الخصوص القدس وعدم نقل سكانها المدنيين، وتحدد لجنة مؤلفة من 3 أعضاء في مجلس الأمن، يتم تعيينهم من قبل رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس، الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس.

كما أن القرار رقم 252 الصادر في 21 مايو/أيار لعام 1968 يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس - هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس. ويدعو إسرائيل، بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فورا عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس. وبالتالي عندما يقوم الكنيست الإسرائيلي بوضع

تشريعات قانونية تشجع الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية، يعتبر ذلك عملاً غير قانوني، مما يعرضه للمساءلة القانونية عن تلك الأعمال التشريعية، وفق قواعد القانون الدولي.

قضية آلاباما كدليل على ضرورة المساءلة القانونية

وفي قضية "آلاباما" الصادرة عام 1872 بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا خير دليل على ذلك، حيث قضت المحكمة الأميركية بإدانة بريطانيا وتحملها المسؤولية الدولية لعدم حيادها أثناء الحرب الأهلية الأميركية، ورفضت الدفع المقدم من بريطانيا بعدم وجود تشريع لديها ينظم مسألة الحياد، فدعاوى التعويض عن الضرر التي رفعتها حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة المملكة المتحدة لمساعدتها سرا للولايات الكونفدرالية الأميركية بعد التحكيم لعام 1872 أجبر بريطانيا على دفع 5.15 مليون دولار للولايات المتحدة بسبب الأضرار التي سببتها السفن الحربية البريطانية الصنع التي بيعت للكونفدرالية.

لذلك من الأهمية أن تتحمل دولة الاحتلال الآثار القانونية المترتبة هنا وهي التعويض أي أن تقوم بدفع مبالغ مالية لإصلاح الأضرار المترتبة عن جريمة الاستيطان باعتبارها جريمة حرب تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وبالتالي يمكن مساءلة أعضاء السلطة التشريعية والمسؤولين عن إصدار التشريعات والقوانين والمراسيم والقرارات الحكومية عندما يتم إصدارها تحت سلطتهم المباشرة، لأنهم لا يرجعون لشعوبهم وهو مصدر السلطة ويحدث ذلك عندما يقومون بالاتفاق مع الأجهزة العسكرية والقادة العسكريين بإصدار تشريعات تحمي جرائمهم من الملاحقة القانونية، وذلك لمحاولة تجاوز المعاهدات والمواثيق الدولية حتى يضمنوا عدم مساءلتهم عن تلك الجرائم في المستقبل.

وبالتالي يمكن القول إن هؤلاء لن يكون من حقهم التمسك بالقرارات والمراسيم أو التشريعات أو الاتفاقيات الدولية التي صدرت عنهم فيما يخص مخالفتها للمواثيق الدولية وخاصة للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث لا يحق لهم التمسك إذا ما تم إصدارها بشكل قانوني، وهم بذلك لا يتحملون المسؤولية عن تلك التشريعات المخالفة لأنها صدرت عن جهات رسمية بالدولة التي يعملون بها.

كما لا يحق للدولة التمسك بإكراه ممثلها عن طريق إصدار أعمال أو تهديدات موجهة ضده وتكون مخالفة للمعاهدات الدولية، ومن ثم تكون مسؤولة كل المسؤولية عن ذلك وفقاً للمادة (51) لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

ولذلك عند صدور قرار أو تشريع أو مراسيم أو معاهدات مخالفة لقاعدة أمرة في القانون الدولي، فسوف تكون هذه التشريعات الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي بحكم المدومة، لأنها خالفت قواعد القانون الدولي مما سيحمل إسرائيل المسؤولية القانونية عن ذلك.

الجزيرة.نت، 2023/1/25

٣٤. كاريكاتير:



بسبب نشره كاريكاتير.. صحيفة الحياة الجديدة في رام الله تفصل الرسام محمد سباعنة

فلسطين أون لاين، 2023/1/26